الفساد من منظور شرعي ودور المملكة العربية السعودية في مكافحته

د. جوزاء بادي العتيبي*

سلم البحث في ٢٣/٥/١٤٣٦هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ٣/٧/١٤٣٦هـ

ملخص البحث:

في هذا البحث الموجز نعرض لأمرين وهما: الفساد من منظور الشرع، ودور المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد، حيث تضمن القسم الأول مفهوم الفساد وأثره على الفرد والمجتمع، وكيف عالجت الشريعة الإسلامية هذا الأمر، وبيان صوره والتي منها الشرك بالله تعالى وهو أعلى درجات الفساد وأعظمها، ثم اقتراف الذنوب والمعاصي، واستغلال المناصب والسلطة، والإسراف والتبذير والترف وما يتصل بها من إتلاف المال العام وإنفاقه على غير مقتضى العقل والشرع، ومن أبرز صور الفساد الاعتداء على الضرورات الخمس وهي الدين والعقل والنفس والمال والعرض، والإضرار بالمال والبيئة،كما بيّن البحث منهج الإسلام وطرقه في محاربة الفساد،ومنها أنه شرع البر والإحسان في العلاقات الاجتماعية، وتحقيق العدل والأخوة والمساواة بين الناس، وتحريم العداوة والبغضاء والحقد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحريم الرشوة والهدية للموظف، ووجوب فتح قناة اتصال بين الأفراد والحكام، وكذا تشريع الزواجر والحدود، وفي الشق الثاني من البحث عرض البحث لدور المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد وتتبع المفسدين وبيان آليات ذلك، والتي منها التشريعات والنظم، وتخصيص العديد من الجهات التي يناط بها مكافحة الفساد، وكذا تشجيع الجمهور، والارتباط بالاتفاقات الدولية لمكافحة الفساد.

Corruption from judiciary point of view And Saudi Arabia's role in fighting it

Prepared by: Jawzaa Bunt Bady Al Otaiby**

In this research we quickly show two matters: Corruption from judiciary point of view and Saudi Arabia's role in fighting it. First we discuss the meaning of corruption, its effects on individual and community, how Islamic Sharia dealt with it, its provisions in Qur'an and Sunnah and its forms of which the greatest is polytheism that is considered the highest degree of corruption. Other forms are committing sins, misusing authority, profusion and squandering of general money and spending it unlawfully, wrongdoing of the five necessities which are religion, mind, spirit, honor

* عضو هيئة التدريس في قسم الدراسات الإسلامية جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.

**A staff member in Islamic studies department Research Summary.

and environment. Moreover, the research showed Islam methods in fighting corruption of which is good deeds, kindness, charity, justice, equality, brotherhood among people; and prohibiting envy, hatred, hostility, bribes and gifts for employees; and the importance of making a link between people and governors; andfearful Legislation. The second part of the research, it showed the role of Saudi Arabia in fighting corruption, punishing corrupt people through laws, rules, authorities for fighting corruption, encouraging people in fighting corruption and sticking to international agreements for fighting corruption.

المقدمة:

الحمد لله في السراء والضراء، نحمده تعالى أن بيّن لنا الخير والشر، لنحرص على الخير وأسبابه، ونتقي الشر وسُبَلَه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد، فإن المسلم يعيش في مجتمعه ينبوعاً يفيض بالخير والرحمة، يفعل الخير ويدعو وإليه، ويبذل المعروف ويدل عليه، فهو مفتاح للخير، مغلاق للشر، وقد جعل الله –سبحانه وتعالى– للخير مفتاحاً وللشر مفتاحاً، فجعل الطاعة مفتاحاً لسكينة النفس، والاستغفار مفتاحاً لاستجلاب الخيرات، والتذلل بين يديه جل وعلا مفتاحاً لرحمته ومغفرته، والصدقة مفتاحاً لإطفاء الخطيئة، كما جعل الشرك والكِبْر والإعراض عما بعث الله به رسوله ﷺ مفتاحاً للشر والفساد.

ومعرفة مفاتيح الخير والشر، باب عظيم من أنفع أبواب العلم، لا يوفق لمعرفته ومراعاته إلا من عَظُم حَظّه وتوفيقه، ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها من مظاهر الفساد والشر، بما فيها المجتمعات الإسلامية، على الرغم من الطهر والعفاف والنقاء، التي ميزت الفكر الإسلامي على مر العصور والأزمنة، وأضحى واضحاً لكل ذي لُبٍّ أن الفساد استشرى في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، ولا سيما في هذا العصر الذي كثرت فيه صور الفساد وشاعت بشكل مخيف، فبات واجباً على المجتمع المسلم محاربة الفساد لإنقاذ مركب البشرية من الغرق.

وفي هذا البحث سأتحدث عن الفساد من منظور شرعي ودور المملكة العربية السعودية في مكافحته، وذلك من خلال مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: تعريف الفساد.

المبحث الثاني: حكم الفساد.

المبحث الثالث: بعضُ صُوَر الفساد.

المبحث الرابع: وسائل محاربة الإسلام للفساد.

المبحث الخامس: دور المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد.

المبحث الأول
تعريف الفســاد

في اللغة:

الفساد في اللغة: اسم يقع على أكثر من معنى، فمن ذلك: الفساد: خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج أو كثيراً، والفساد: التغيّرُ عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة، وفساد الأمور اختلالها، والفساد: التلف، والعطْب، والاضطراب، والجدبُ، والقحْطُ، والتقاطع والتدابر، وإلحاق الضرر [١].

وفسد اللحم واللبن: إذا أنتن بحيث لا يمكن الانتفاع به، وفسد العقد: بطل [٢].

ويجمع هذه المعاني: أنها ضد الصلاح.

في الاصطلاح:

الفساد في اصطلاح أهل الشرع لا يخرج عن معناه في اللغة، فهو كل خروج عن المنهج السليم، والصراط المستقيم، فكل ما ليس صلاحاً فهو فساد، والمفسدة: ضد المصلحة، والفاسد عكس الصالح.

- قال أبو حيان: "الفساد: التغير عن حالة الاعتدال والاستقامة" [٣].

- وقال المنصوري: "الفساد يتناول جميع أنواع الإثم، فمن عمل بغير أمر الله فهو مفسد" [٤].

- وقال ابن جرير الطبري: "الفساد هو الكفر والعمل بالمعصية" [٥].

ونلاحظ من خلال هذه النّقول أن الفساد هو: إظهار معصية الله، والانحراف عن هديه المعتدل، والخروج عن طريقه المستقيم، فكل ما خرج عن حالة الصلاح والاعتدال التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية، فهو فساد شرعاً.

ومن ثم فتحديد الفساد ومعياره هو الرجوع إلى الشرع، فما كان في ميزان

الشرع فساداً فهو الفساد، وما كان في ميزانه صلاحاً فهو الصلاح(٦).

"وكل انحراف بالوظيفة العامة أو الخاصة عن مسارها الذي وضعت له ووُجدت لخدمته فهو فساد وجريمة وخيانة"(٧).

المبحث الثاني
حكم الفساد

لَمّا كان الفساد خروجاً عن شريعة الله، ونشراً للباطل، وداءً ممتداً لا تحده حدود ولا تمنعه فواصل، كان تحريمه محل إجماع بين علماء المسلمين، بناء على ما دلّ عليه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

أ- القرآن الكريم:

جاءت الآيات القرآنية متتابعة في الدلالة على تحريم الفساد، بشتى صوره وأنواعه، من الظلم والعدوان، والضرر والأذى، ومنها ما يلي:

١- قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (سورة الأعراف آية ٨٥).

٢- وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (سورة المائدة آية ٣٣).

٣- وقال عز وجل: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (سورة القصص آية ٨٣).

٤- وقال عز شأنه: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ (سورة الروم آية ٤١).

٥- وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ (سورة البقرة آية ٢٠٥).

٦- وقال جل وعلا: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ (سورة النحل آية ٨٨).

٧- وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (سورة القصص آية ٧٧).

٨- وقال جل شأنه: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (سورة المائدة آية ٣٢).

٩- وقال سبحانه: ﴿وأَصلِحْ ولا تَتَّبِع سبيل المفسدين﴾ (سورة الأعراف آية ١٤٢).

وجه الاستدلال من الآيات السابقة:

أن الآيات السابقة تنوعت في دلالاتها، ما بين نهيٍ عن الفساد، وذمٍّ على إتيانه، وإخبارٍ بأن الله لا يحبه ولا يحب أهله، وأنّ أهله لا حظ لهم في الآخرة، ولا شك أن هذه الدلالات تفيد تحريم الفساد؛ لأن النهي يقتضي التحريم، كما أنها تدل على أن إتيان الفساد من الجرائم العظيمة، وأن تحريمه مقصود للشارع، وأن جميع صور الفساد والإفساد في الأرض، مما حرمه الشرع تحريماً قاطعاً(٨).

ب)- السنة النبوية:

وردت أحاديث عدة في صحيح السنة النبوية تفيد النهي المغلَّظ عن الفساد.

وقد جاء التعبير فيها عن الفساد -أحياناً- بالضرر؛ لأن كل ضرر يعدّ فساداً، كما أن كل صور الأذى التي تصدر من طرف إلى طرف آخر تعدّ من صور الفساد في الأرض، وأحياناً بذكر حُرْمة المحالّ التي يقع عليها الفساد، من الضروريات الخمس: الدِّين والنفس والعقل والمال والعِرْض، وغير ذلك.

ومن هذه الأحاديث:

١- قول النبي ﷺ في حجة الوداع: "إن دماءَكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام"(٩).

٢- وقوله ﷺ: "لا تحاسدوا ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبع بعضكم على بعض، وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يكذبه، ولا يحقره، التقوى هاهنا -ويشير إلى صدره ثلاث مرات- بِحَسْبِ امرئٍ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرامٌ دَمُه وماله وعِرْضُه"(١٠).

٣- وقوله ﷺ: "لا ضرَرَ ولا ضِرار"(١١).

وجه الاستدلال من الأحاديث السابقة:

إنـه مـن خـلال استعراض هذه الأحاديث نجد أن السنة النبويـة طافحـة ببيـان تحـريم وتهويـل الفسـاد وتقريـع أهلـه، والتنديـد بأعمـالهم الإجراميـة الـضارة بأنفسهم وبـأمتهم، وتوجب أن يكون المجتمع الإسـلامي هادئـاً مستقراً، يعمـه الأمـن، وترفرف عليه مظلة الأمان.

المبحث الثالث

من صـور الفسـاد

لفـظ الفـساد يـشمل صـوراً كثيـراً مـن الكفـر والـضلال، والـضرر والأذى، والمعاصي وغير ذلك، ومن النماذج التي تمثّل الفساد ما يلي:

١ – الشرك بالله:

ويعدّ الشرك مـن أعظـم صـور الفساد، وهو ظلـم عظـيم، كمـا قـال سبحانه وتعالى: ﴿إِنّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة لقمان آية ١٣)، وإنـه لظلـم عظيم إذ يسوي الخـالق القادر الرازق المدبر المحيي المميت، المتفرد في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، بالمخلوق العاجز الفاني.

٢ – الذنوب والمعاصي:

ومن صور الفساد في الأرض الذنوب والمعاصي بأنواعها؛ لما يترتب عليها من ضرر عام، ومن عقوبات، فهي تمحق بركة الدين والدنيا، يقول ابن القيم رحمه الله: "وما محقت البركة من الأرض إلا بمعاصي الخلق، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (سورة الأعراف آية ٩٦)، وقال تعالى: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا * لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ (سورة الجن الآيتان ١٦، ١٧)، وأن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه"[١٢].

وأعظـم الذنوب والمعاصـي تلك الكبـائر الموبقات المهلكات، ومنهـا: السحر، وقتل النفس، وأكل الربـا، وأكل مـال اليتيم، والقذف، وعقوق الوالـدين، والقتل، والزنـا، وشهادة الزور، والسرقة، وقطيعة الرحم، والنميمة، والرشوة، والغش. وغير ذلك.

٣ – استغلال المنصب والسلطة:

من النماذج التي سمّاها القرآن فساداً استغلال المنصب والجاه استغلالاً يضر

بالمصالح العامة، قال تعالى: ﴿وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ * الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ * فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ * فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾ (سورة الفجر الآيات ١٠-١٣).

٤- الترف وما يتصل بها من الإسراف والتبذير وإتلاف المال وإنفاقه على غير مقتضى العقل والشرع:

والواقع أن للشريعة الإسلامية فلسفتها الواضحة المتصلة بالمال، فرغم أن المال يكون في حوزة الشخص إلا أنه مملوك لله سبحانه وتعالى، والإنسان مستخلف فيه، وبالتالي يجب أن يتقيد في كسب المال وإنفاقه بضوابط الشريعة، قال تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (سورة الأعراف آية ٧٤).

٥- الاعتداء على الضروريات الخمس وهي: الدِّين والعقل والنفس والمال والعرض:

من أوضح صور الفساد في الأرض، الاعتداء على الضروريات التي لا تستقيم حياة الناس إلا بالمحافظة عليها، قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (سورة الأعراف آية ٥٦)، قال القرطبي: "نهى عن كل فسادٍ، قلَّ أو كثُر، بعد صلاحٍ قلَّ أو كثر، فهو على العموم"[١٣]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (سورة الشعراء آية ١٨٣).

٥- الإضرار بالبيئة:

البيئة هي المجال الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، يسكن أرضها ويشرب مياهها، ويستنشق هواءها، ولقد خلقها الله مع الإنسان في تناسق تام، لكن ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، فتلويث المياه بما يضر بالناس أو الحيوانات، وتلويث الهواء بتسرب أتربة من المصانع تؤذي الإنسان، وبالتفجيرات النووية التي تحدث تسرباً لإشعاعات خطيرة على الصحة، وقطع الأشجار والغابات، كل ذلك من صور الفساد المحرم، قال تعالى: ﴿وإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ (سورة البقرة آية ٢٠٥)، وقال النبي ﷺ: "لا يبولَنّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه"[١٤].

وهناك صور أخرى متعددة للفساد الذي حرمه الشرع، وما ذُكر أمثلة منه: فهناك الفساد الإداري، والفساد الاقتصادي، والفساد الاجتماعي، والفساد

السياسي، وغير ذلك[١٥].

هذا "وللفساد مظاهر كثيرة، وصور عديدة، ومسالك متنوعة من: الاختلاس، والرشوة، وسوء استخدام السلطة والصلاحيات، وإفشاء أسرار العمل، أو كتمان معلومات حقها أن تكون معلومة معلنة، سواء في شأن مالي أو وظيفي، والتزوير، والعبث بالوثائق والمستندات والقرارات، وعدم احترام العمل وأوقات الدوام حضوراً أو انصرافاً، وضعف الإنجاز، والتشاغل أثناء العمل بقراءات خارجية، أو استقبال من لا علاقة لهم بالعمل، والبحث عن منافل وأعذار، والتهرب من تنفيذ الأنظمة والتعليمات والتوجيهات، وعدم المبالاة، والعزوف عن المشاركة الفاعلة، والإسراف في استخدام المال العام ولو كان يسيراً، في الأثاث والأدوات المكتبية، والمبالغة في إقامة المناسبات، وسوء توظيف الأموال، وإقامة مشاريع وهمية، والعبث بالمناقصات والمواصفات، في صور وأشكال لا تقع تحت حصر"[١٦].

المبحث الرابع
وسائل محاربة الإسلام للفساد

نهج الإسلام سياسة تتخطى الآفاق الضيقة، والحدود القومية، والعصبيات الجنسية، والنعرات الوطنية، والتجمعات الاقتصادية، والمصالح السياسية، حيث جاء بشريعة جعلت من كل أراضي الإسلام وحدة متكاملة لا يفصلها لون أو عرق أو جنس، أو حدود أو لغة، وربط بين جميع المسلمين برباط الأُخُوّة والشورى والعدل، والمساواة في الحقوق والواجبات، أمام الخالق جلت عظمته؛ بحيث لا يحق لأي كان أن يدعي امتيازاً أو جاهاً أو سلطة، إلا في الحدود المعينة في الشريعة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (سورة الحجرات آية ١٣).

فكل الشعوب على اختلاف أجناسها وألوانها وتعدد لغاتها وتباعد أوطانها تستطيع أن تعيش في كنف الإسلام، وفي ظل سلطانه ودولته، موفورة الكرامة محفوظة الحقوق، فلا تخضع إلا لأوامر الله ورسوله ﷺ، والتي ترفض الفساد بشتى

صوره، والتعالي والجبروت في الأرض، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (سورة القصص آية ٤).

وإن من الهدي الذي جاء به الإسلام محاربة كل ما يؤدي إلى ضياع الفرد، وهدم المجتمعات، وعلى رأس ذلك محاربته لانتشار الفساد، ويسعى الإسلام في تشريع أحكامه إلى خلق مجتمع تسوده المحبة والطمأنينة، ويَسْلَم من الآفات وبواعث الفساد، ابتداء من الأسرة وامتدادًا لكل أفراد المجتمع.

وقد حارب الإسلام الفساد بطرق شتى أذكر منها ما يلي:

١- التربية الصالحة بغرس العقيدة والأخلاق الفاضلة:

مما سلكه الإسلام في محاربة الفساد، العناية بتربية النشء والجيل على العقيدة الصافية والسلوك السوي والأخلاق الفاضلة، فتلك التربية حصانة من الوقوع في الفساد والإفساد، وضمان للجيل من الانزلاق في مهاوي الضرر والجريمة؛ إذ يشعر المتربي بأن صور الفساد هي مصدر العقوبات وزوال النعم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ (سورة يونس آية ١٣).

٢- تشريع البر والإحسان في العلاقات الاجتماعية:

قال الله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (سورة النساء آية ٣٦).

شملت الآية أنواعاً من الإحسان تؤدي نتائج القيام بها إلى إقامة مجتمع آمن فاضل متماسك، يسود فيه الصلاح ويتلاشى فيه الفساد، فالتشريع الإسلامي يهدف بهذا الإحسان بمختلف أنواعه إلى تحقيق الألفة والمحبة والترابط بين الأفراد، ويقضي على التباغض والكراهية وغير ذلك من العوامل التي تؤدي إلى الانحراف وتبعث على اقتراف الجريمة والفساد.

٣- تحقيق العدل والأخوة والمساواة بين الناس:

من سياسة الإسلام في الوقاية من الفساد إقامة نظامه الاجتماعي على قاعدة

العدل والأخوة والمساواة، قال تعالى:﴿إنّ اللهَ يأمر بالعدل والإحسان﴾(سورة النحل آية ٩٠).

وقال الرسول ﷺ: "وأَيْمُ الله لو أن فاطمه بنت محمد سَرَقتْ لقطعتُ يدها"(١٧)، فالحديث يشير بوضوح إلى ضرورة إقامة العدل في تنفيذ شرع الله.

٤- منع مسببات العداوة والبغضاء والحقد بين أفراد المجتمع:

لقد وضع الإسلام سياجاً منيعاً لسد منافذ الفساد أو التضييق منها، ومنع في سبيل ذلك جميع ما يسبب العداوة والبغضاء والحقد بين أفراد المجتمع، سواء كان فعلاً أو قولاً، فحرم الغيبة والنميمة وقطيعة الرحم وظن السوء والنعرات القبلية.

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

من أعظم ما شرعه الإسلام لمحاربة الفساد، مسلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال عز وجل: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّـهِ﴾ (سورة آل عمران آية ١١٠)، فهذه الخيرية إنما نالتها الأمة المحمدية بسبب قيامها بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يعدّ حصناً منيعاً من انتشار الفساد في المجتمع، وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (سورة المائدة آية ٢)، وقال الرسول الله ﷺ: "الدِّين النصيحة، قيل لمن؟ قال: لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم"(١٨).

فهذه النصوص وغيرها تؤكد دور المسلم في حماية المجتمع من الفساد(١٩).

٦- تحريم الرشوة:

نص الإسلام بوضوح على تحريم الرشوة، بل شدد في ذلك، فجاء النهي عنها بصيغة اللعن، الدال على تحريمها، عن عبد الله بن عمرو م قال: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي(٢٠).

٧- تحريم الهدية على الموظف:

الهدية التي تقدّم للموظف ذريعة للمجاملة وتضييع الحقوق وشيوع الفساد في الأرض، ولذا جاء النهي عنها شرعاً، وقرر أهل العلم تحريمها، فعن أبي حميد الساعدي ﷺ، قال: "استعمل رسول الله ﷺ رجلاً على صدقات بني سليم، يدعى ابن اللتبية، فلما جاء حاسبه، قال: هذا مالكم وهذا هدية. فقال رسول الله ﷺ: "فهلا جلست

في بيت أبيك وأمك، حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً" ثم خطب بنا، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: "أما بعدُ: فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله، فيأتي فيقول: هذا مالكم وهذا هدية أهديتْ لي، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته"[٢١].

٨- وجوب فتح قناة اتصال بين الأفراد والحكام:

في جانب السلطة حث الشارع الحكيم كل من ولي أمر المسلمين ألا يغلق أبوابه في وجه رعيته، فعن معاوية ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "من ولاه الله عز وجل شيئا من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم، احتجب الله عنه دون حاجته وخلته وفقره"[٢٢].

وهذا الحديث واضح في أمر الحكام بفتح أبوابهم أمام أفراد شعوبهم؛ للاستماع إليهم ومعرفة حاجاتهم، وهذا يشجع أفراد المجتمع لتبليغ الحكام عن أحوال السلطة والإدارة في البلاد مما يفتح قناة اتصال بين الأفراد والحكام يمكن أن تستثمر استثماراً متميزاً في المنع من الفساد.

وفي جانب الرعيّة شجع الإسلام الناس إلى المبادرة والكشف عن كل انحراف وفساد، حتى يشعر المفسدون بهذه الرقابة الدائمة فيحدوا من تعديهم وانتهاكهم للشرع، ومن ذلك أن عمر بن الخطاب ﷺ وقف خطيباً في الناس فقال: "يا أيها الناس، إني والله ما أرسل إليكم عمالاً ليضربوا أبشاركم ولا ليأخذوا أموالكم ولكني أرسلهم إليكم ليعلموكم دينكم وسنتكم، فمن فُعِل به شيء سوى ذلك فليرفعه إلي أقصّه منه"[٢٣].

٩- تشريع الحدود والزواجر التي تحول بين المفسدين وما يحلمون به من نشر الفساد:

فالحدود إنما شرعت للمحافظة على مصالح الخلق وصيانتها من الفساد الواقع أو المتوقع فيها.

١٠- أنه عند تعارض المفسدة والمصلحة فإنه يغلّب جانب المفسدة فتُدْرَأ وتجتنب ولو أدى ذلك إلى تضييع المصلحة:

مما هو متقرر عند الفقهاء، القاعدة الفقهية المتفق عليها، وهي: درء المفاسد

مقدم على جلب المصالح[٢٤].

وتدل هذه القاعدة على اهتمام الشارع بجانب الفساد وإبعاده عن المجتمع بأي شكل كان، حتى لو كان ذلك في مقابل ترك بعض المصالح.

ومن الطرق التي يجب انتهاجها لمكافحة الفساد:

- اختيار القيادات الكفؤة والنزيهة.
- إعلان الحرب على الفساد عملياً.
- الاهتمام بالتعليم والتدريب.
- الإصلاح السياسي والإداري.
- تطوير الحلول تطويراً مستمراً[٢٥].

المبحث الخامس

دور المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد

كما تقرر في المباحث السابقة أن الشريعة الإسلامية تحرم الفساد بكافة أشكاله وصوره، كما تحرم أي أعمال أو أنشطة تساهم أو تسهل ارتكاب جرائم الفساد، والحديث عن الفساد لا يخص مجتمعاً بعينه أو دولة بذاتها، وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، لما له من خطر على الأمن الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، والأداء الإداري، ومن هنا حازت هذه الظاهرة اهتمامَ كل المجتمعات وكل الدول، وتعالت النداءات إلى إدانتها، والحد من انتشارها، ووضع الصيغ الملائمة لذلك، وحيث إن المملكة العربية السعودية دولة عربية دينها الإسلام، والحكم فيها مستمد من الشريعة الإسلامية، وجميع ما تصدره من أنظمة تكون متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية، فإن مفاهيم (حماية النزاهة) و(مكافحة الفساد) ليست بجديدة على أنظمة المملكة وتعليماتها، بل هي متجذرة في صميم أسسها التشريعية.

وانطلاقاً من إدراك المملكة العربية السعودية لتأثير الفساد اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً على أي مجتمع، فقد تحركت بحزم لمكافحته والتصدي له باتخاذ جميع الإجراءات النظامية، وتقديم الدعم اللازم للجهات المختصة المعنية بمكافحته.

ويمكن رصد جهود المملكة العربية السعودية من خلال جملة من المحاور:

أولا: من خلال سنّ الأنظمة وإصدار القرارات:

سَنَّت المملكة العربية السعودية جملة من الأنظمة، وأصدرت عدداً من القرارات لمحاربة الفساد بشتى صوره، ومن أبرز الأنظمة والقرارات ذات العلاقة بمكافحة الفساد:

- نظام مكافحة غسل الأموال (٢٠٠٣م)
- نظام المحاماة (٢٠٠١م)
- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (٢٠٠٧م)
- نظام مكافحة الغش التجاري (٢٠٠٨م)
- نظام تأديب الموظفين (١٩٧١).
- نظام محاكمة الوزراء (١٩٦١).
- نظام مكافحة الرشوة (١٩٩٢).
- النظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود (١٩٧٧).
- نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (٢٠٠٥).
- نظام مكافحة التزوير (١٩٦١).
- نظام مراقبة البنوك (٢٠٠٥)
- المرسوم الملكي رقم (م/١٦) لعام (١٩٦٢) الخاص بمساءلة الموظفين ومحاسبتهم عن مصادر ثرواتهم المشكوك فيها.
- المرسوم الملكي رقم (٤٣) لعام (١٩٥٨) الخاص بالجرائم المتعلقة باستغلال المنصب العام.
- الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) لعام (٢٠٠٧).
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) لعام (١٩٩٩) الخاص بتطبيق التوصيات (الأربعين +٩) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن فريق العمل المالي.(FATF)

- اللائحة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٩٨).
- اللائحة التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٩٨)
- الأمر الملَكي بتاريخ (١٤٣٢/٤/١٣هـ) القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

ثانياً: من خلال تنوع الجهات المنوط بها مكافحة ومحاربة الفساد:

يقع عبء مكافحة جرائم الفساد في المملكة العربية السعودية على جهات حكومية متعددة. فهناك جهات ضبطية، ورقابية، وتحقيقية، وقضائية تعمل جنباً إلى جنب في سبيل تحقيق الإصلاح الإداري، والتصدي للفساد.

ومن هذه الجهات:

١- الجهات الضبطية:

لقد حددت المادة (٢٦) من نظام الإجراءات الجزائية من يقوم بأعمال الضبط الجنائي حسب المهام الموكلة إليه، والجهة المخولة التي تقوم بسلطة البحث، والتحري، وجمع الأدلة ووضع الخطط لضبط مرتكبي جرائم الفساد في القطاعين العام والخاص، ومن ثم إعداد محاضر الاستدلال والتفتيش، هي وزارة الداخلية.

٢- الجهات الرقابية:

وتتمثل في عدة جهات حكومية منها:

أ) مجلس الوزراء:

وفقاً للمادة (٢٤) من نظام مجلس الوزراء فإن المجلس بصفته السلطة التنفيذية للحكومة السعودية، يتمتع بعدد من السلطات الحصرية مثل مراقبة تطبيق كافة الأنظمة والقرارات الصادرة في المملكة، واستحداث وتنظيم المصالح العامة، والإشراف على خطط التنمية العامة، وإنشاء اللجان الخاصة بمراقبة أداء الوزارات والجهات الحكومية.

ب) مجلس الشورى:

يحق لمجلس الشورى إضافة إلى سلطاته الاستشارية بحسب القضايا التي

تحال إليه من قبل مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، يحق له أن يستدعي أي مسئول عام للحضور للمجلس في أي جلسة من جلساته، ومناقشة القضايا التي تتعلق بوزارته أو جهته الحكومية.

ج) وزارة المالية:

تمارس وزارة المالية دورها الرقابي على إيرادات ومصروفات الدولة بشكل رئيس عن طريق الإشراف والرقابة، وتطبيق الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة الصادرة من المؤسسات والجهات الحكومية.

د) وزارة الخدمة المدنية:

من ضمن اختصاصات هذه الوزارة ما يلي:

١- مراقبة تنفيذ أنظمة الخدمة المدنية واللوائح والقرارات المتعلقة بها.

٢- وضع القواعد والإجراءات الخاصة باختيار أفضل المتقدمين لشغل الوظائف الشاغرة.

٣- فحص تظلمات الموظفين المحالة إليها من الجهات الحكومية المختصة، وإبداء الرأي فيها.

هـ) وزارة الاقتصاد والتخطيط:

أنشئ جهاز بوزارة الاقتصاد والتخطيط لتنفيذ المشروعات وتقصي أسباب التقصير في تنفيذها، بالتعاون مع هيئة الرقابة والتحقيق، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٦٨) وتاريخ ١٣٩٦/٦/٢٢هـ.

و) مؤسسة النقد العربي السعودي:

تقوم المؤسسة بالإشراف والرقابة على البنوك ومنسوبيها للتأكد من تطبيق كافة الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بما في ذلك تعليمات المؤسسة، وذلك من خلال البيانات التي ترفعها البنوك إلى المؤسسة بصورة دورية، أو عند طلب المؤسسة، أو عن طريق عمليات التفتيش البنكي التي تجريها المؤسسة، أو عن طريق تلقي الاستفسارات والشكاوى من المواطنين أو الجهات الحكومية والخاصة.

وتقوم المؤسسة في حال مخالفة أحكام نظام مراقبة البنوك أو القرارات والقواعد

الصادرة، أو مخالفة تعليمات المؤسسة بإيقاع عقوبات بحق المخالف، وهناك جزاءات (إدارية) نصت عليها المادة (٢٢) من نظام مراقبة البنوك، وهناك جزاءات (جنائية) في المادة (٢٣) من النظام المذكور تطبقها لجنة النظر والفصل في مخالفات نظام مراقبة البنوك.

كما أنه وفقاً لنظام مراقبة البنوك فلابد من الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة قبل اختيار أعضاء مجلس الإدارة ومديري البنوك، وتقديم جميع البيانات والمعلومات عنهم للمؤسسة، وتحديد صلاحياتهم ومسؤولياتهم، وذلك استناداً إلى مبدأ النزاهة والكفاءة.

وتقوم المؤسسة بدور كبير لمحاربة الجرائم الاقتصادية، وحددت اللائحة التنفيذية لمكافحة غسل الأموال إجراءات التعاون وإبلاغ الجهات الأمنية، وأصدرت دليل مكافحة عمليات الاختلاس والاحتيال المالي، ودليل مكافحة عمليات غسل الأموال، إلى جانب حماية وتعزيز العملة الوطنية وحمايتها من التزييف.

ز) ديوان المراقبة العامة:

يختص ديوان المراقبة العامة وفقاً لما نصت عليه المادة (٧) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩) لعام (١٩٧١) بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها، مع التحقق من أن كل جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تقوم بتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والحسابية وفقاً لنظامها الخاص، وأنه ليس في تصرفاتها المالية ما يتعارض مع تلك الأنظمة واللوائح.

وعليه يمارس الديوان نوعين من الرقابة وهي الرقابة المالية، ورقابة الأداء، وله صلاحية واسعة وفقاً لاختصاصه، حيث يقوم بمراجعة التقارير المالية والإدارية للدولة ككل، وهذه المراجعة تكون حسب المعايير المهنية المتعارف عليها دولياً، ومن هذه المعايير ما يتعلق بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجهات التي تخضع لرقابة الديوان. هذا بالإضافة إلى متابعة الأنظمة واللوائح المالية والحسابية النافذة للتحقق

من كفايتها وملاءمتها للتطورات والمستجدات، وتوجيه النظر إلى أوجه القصور وتقديم المقترحات المناسبة لتطوير هذه الأنظمة واللوائح، أو تغييرها.

ح) هيئة الرقابة والتحقيق (جهاز الرقابة):

إن دور الهيئة في الرقابة يعتمد على عنصر المفاجأة في كثير من الحالات للمساهمة في إصلاح الموظف العام، وبالتالي وقاية الإدارة الحكومية من الأخطاء والمخالفات التي قد تحدث أو يتم الإخبار عنها. وفي هذا الصدد تمارس الهيئة نوعاً من الرقابة المحدودة (الرقابة الفجائية الوقائية) بهدف المساعدة على متابعة إنجاز الأعمال والخدمات وفقاً لما هو مقرر لهذه الإدارة بخطة الدولة، ولها في هذا السبيل أن تبحث وتتحرى أسباب القصور في الإنجاز والأداء، سواء لوجود ثغرات في الأنظمة، أو عن طريق الكشف عن المخالفات والجرائم المسلكية التي يرتكبها الموظف العام، وتحليل أسبابها، وتقديم الاقتراحات والحلول للتغلب على هذه المخالفات.

ط: الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)

وهي إحدى الإدارات التي تم إنشاؤها خصيصا لمكافحة الفساد في شتى المناحي، وصدَر نظامها بقرار من مجلس الوزراء برقم (١٦٥) وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨هـ، ومن أهم إنجازات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

١- وضع قواعد للإبلاغ عن حالات الفساد وحماية المبلغين، ومنح المكافآت لمن تثبت مصداقية بلاغاتهم.

٢- وضع ضوابط الإدلاء بإقرارات الذمة المالية، ومشروع ضوابط القسم الوظيفي، لبعض فئات العاملين في الدولة.

٣- وضع نظام حماية المال العام.

٤- العمل على تطوير الأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد، بما يتلاءم مع الالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٥- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في دراسة ظاهرة الفساد.

٦- الانضمام لاتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.

٧- الانضمام إلى عضوية الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

٨- المشاركة بفعالية بفريق عمل مكافحة الفساد بمجموعة العشرين ٢٠ G من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مكافحة الفساد وحماية النزاهة وتعزيز الشفافية ومبدأ المساءلة في القطاعين العام والخاص، وكذلك متابعة تنفيذ خطة عمل مكافحة الفساد في مجموعة العشرين للعامين ٢٠١٣-٢٠١٤، والتي من بينها العمل على الانضمام إلى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في التعاملات التجارية، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

٩- العمل على تنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تشتمل على رصد للبيانات والإحصاءات عن حجم مشكلة الفساد في المملكة، وتصنيفها، وتحديد أنواعها، وأسبابها، وآثارها، وأولوياتها، ومدى انتشارها زمنيّاً ومكانيّاً واجتماعيّاً.

١٠- الحضور والمشاركة في كثير من المؤتمرات الدولية، والندوات وورش العمل المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

ولا شك أن هذه الهيئات الرقابية تعدّ من وسائل دفع الفساد، إذا حققت الأهداف المرجوة منها.

ثالثاً: جهات التحقيق والادعاء:

١- هيئة الرقابة والتحقيق (جهاز التحقيق): وتمثل سلطة التحقيق والادعاء العام في جرائم الرشوة والتزوير، وجرائم مباشرة الأموال العامة، والجرائم المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم (٤٣) لعام ١٩٥٧م.

٢- هيئة التحقيق والادعاء العام: وتمثل سلطة التحقيق والادعاء العام في القضايا الجنائية الأخرى، وفقاً لنظامها الصادر بالأمر الملكي رقم (م/٥٦) لعام ١٩٨٩م.

رابعاً: الجهات القضائية:

١- المحاكم العامة: وتختص بالنظر في جميع القضايا الجنائية والفصل فيها باستثناء ما يختص به ديوان المظالم.

٢- ديوان المظالم: ويعتبر محكمة قضائية وإدارية، ومن اختصاصات الديوان ما

يتعلق بتأديب الموظف العام، والفصل في القضايا الجنائية ذات العلاقة بالوظيفة العامة مثل: جرائم التزوير، وجرائم الرشوة، وقضايا التعويض التي يتقدم بها الأفراد ضد الجهات والهيئات الحكومية.

خامساً: من خلال تشجيع الجمهور على مكافحة الفساد:

من التدابير التي تبنتها المملكة في مكافحة الفساد تشجيع وتسهيل تعاون الجمهور في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ويشمل ذلك تشجيع أولئك الذين لديهم معلومات تتعلق بممارسات الفساد أن يتوجهوا للجهات المعنية.

وفي خطوة مهمة، قامت السلطات في المملكة بفتح حساب بنكي خاص للراغبين في إعادة الأموال المكتسبة عبر اختلاس المال العام تحت مسمى (حساب إبراء الذمة)، سواء كان ذلك بدافع ندمهم وتأنيب ضميرهم بسبب ارتكابهم لمثل هذه الجرائم، دون تعرضهم للتحقيق والمساءلة، ويتم استخدام الأموال المودعة في الحساب البنكي آنف الذكر في العمل الخيري، وهذه الإجراءات تعدّ أحد الوسائل المهمة لمكافحة الفساد سواء كان فساداً إدارياً أو مالياً أو غير ذلك من أنواع الفساد.

"والحقيقة أن المملكة العربية السعودية لا تدّخر جهداً في هذا المجال، ولا يبخل علماؤها وباحثوها والعاملون في مراكز البحث والدراسات فيها بعطائهم في مسيرة مكافحة هذا الداء الخبيث، ولكن الطريق ما زالت طويلة حتى يُجْتَثّ نهائياً من أرضنا الطاهرة، وما دام في بلادنا قيادة صادقة صالحة تتمتع بإرادة صلبة للإصلاح، وما دام بيننا نُخَب نيّرة تهتدي بالهدي الإسلامي وتتمسك بالثوابت الوطنية، فإن تحقيق الهدف ليس ببعيد"(٢٦).

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث أسجّل بعض النتائج التي رأيتها من خلاله:

- عظّمت الشريعة شأن الفساد فحاربته بكل أنواعه، وأتت بتشريعات واضحة وعقوبات رادعة، لدفعه قبل أن يقع ورفعه بعد وقوعه.
- أن الفساد اسم عام يدخل تحته ما لا يحصى من صور الانحراف الإداري والمالي والسلوكي وغير ذلك.

- وجوب محاربة الفساد بكل صوره وأشكاله مسؤولية تقع على عاتق الجميع كل حسب طاقته ومجاله.
- أن انتشار الفساد في أي مجتمع دليل على اضمحلاله وشقائه.
- أن مكافحة ومحاربة الفساد واجب ديني ووطني يجب أن يكون ثقافة يعيها المجتمع.
- من أكبر صور الفساد في الشريعة الإسلامية الشرك بالله تعالى.
- أن تطبيق الأنظمة المستمدة من الشرع هو الكفيل بمحاربة الفساد وإحلال الصلاح.
- وجوب فتح قنوات اتصال بين الأفراد والحكام للتقليل من صور الفساد.
- أن مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية قد أنيطت بجهات عديدة.
- من أعظم طرق مكافحة الفساد: الاهتمام بالتربية الإسلامية الراشدة للأجيال.
- أن الفساد أحد أهم أسباب تدني مستوى الخدمات العامة وتعثر المشاريع وضعف الإنتاجية.

هوامش البحث:

---

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ٢٠٠١م: ١٤٣/٤، الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن ١٤١٢هـ: ٣٧٩).

(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط: ٦٨٨/٢.

(٣) أبو حيان: البحر المحيط ١٤١٣هـ: ١٩١/١.

(٤) المنصوري: المقتطف من عيون التفاسير، ١٩٩٦م: ٣٩/١.

(٥) الطبري: جامع البيان في تأويل آي القرآن:١٢٥/١.

(٦) د.عبد السلام اللوح، وضياء السوسي: الفساد وأسبابه، دراسة قرآنية موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد ١٥، العدد ٢، ١٧٠.

(٧) ابن حميد، صالح: الفساد وآثاره وكيفية مكافحته، ١٤٣٤هـ: ١٣.

(٨) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: ٢٠٤/١.

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه برقم ١٦٥٥، ومسلم في صحيحه برقم ١٦٧٩.

(١٠) أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٢٥٦٤.

(١١) أخرجه أحمد بن حنبل، المسند برقم ٢٨٦٧، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم ٧٥١٧.

(١٢) ابن القيم، الجواب الكافي، ١٤١٨هـ: ٨٤.
(١٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: ٧/٢٢٦.
(١٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم: ٢٣٦.
(١٥) الحقيل، ياسر: السياسة الشرعية في مكافحة الفساد ص ١٥٥.
(١٦) ابن حميد، صالح: الفساد وآثاره وكيفية مكافحته، ١٤٣٤هـ: ١٥.
(١٧) أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٣٢٨٨.
(١٨) أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٥٥..
(١٩) الحقيل، ياسر: السياسة الشرعية في مكافحة الفساد، المجلة القضائية ١٤٣٣هـ: ١٧٦.
(٢٠) أخرجه أبو داود في سننه برقم ٣٥٨٠.
(٢١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٦٩٧٩.
(٢٢) أبو داود في سننه برقم ٢٩٤٨.
(٢٣) أخرجه أبو داود في سننه برقم ٤٥٣٧.
(٢٤) السيوطي، الأشباه والنظائر ١٤١١هـ: ٨٧.
(٢٥) المصري، رفيق يونس: الفساد لماذا لا نحاربه، ١٤٣٣هـ: ١١.
(٢٦) العامر، عثمان بن صالح: دور مراكز البحوث والدراسات الإسلامية في مكافحة الفساد، ١٤٣٥هـ: ١٤٩.

المراجع:

١- ابن حميد، صالح بن عبد الله: الفساد وآثاره وكيفية مكافحته، خطبة ألقيت في المسجد الحرام بتاريخ ٢٢/٢/ ١٤٣٤هـ، طبعتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.
٢- ابن حنبل، أحمد بن محمد أبو عبد الله الشيباني: المسند، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.
٣- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرعي: الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، دار المعرفة، المغرب، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٤- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٥- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، دار الكتاب العربي، بيروت.
٦- الأزهري، أبو منصور محمد بن محمد الهروي: تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي- بيروت ٢٠٠١م.
٧- الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٣، وتاريخ ١/٢/١٤٢٨هـ، طبعته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ١٤٣٥هـ.

٨- الأصفهاني، الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، الدار الشامية دمشق، ١٤١٢هـ.
٩- الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ١٩٨٨م.
١٠- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الجامع الصحيح، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
١١- الحقيل، ياسر بن حمد: السياسة الشرعية في مكافحة الفساد، مجلة القضائية، العدد ٣، محرم ١٤٣٣هـ.
١٢- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ.
١٣- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد الآملي، أبو جعفر: جامع البيان في تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م.
١٤- العامر، عثمان بن صالح: دور مراكز البحوث والدراسات الإسلامية في مكافحة الفساد، بحث: ضمن أعمال ندوة تنمية الوازع الديني كوسيلة لحماية النزاهة ومحاربة الفساد، طبعته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.
١٥- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق هشام البخاري، دار عالم الكتب الرياض، الطبعة الأولى.
١٦- اللوح، عبد السلام، والسوسي، ضياء: الفساد وأسبابه، دراسة قرآنية موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد ١٥، العدد ٢.
١٧- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ.
١٨- مسلم، أبو الحسين ابن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، دار الجيل بيروت، دار الآفاق الجديدة بيروت.
١٩- المصري، رفيق يونس، الفساد لماذا لا نحاربه، دار المكتبي سورية، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م.
٢٠- المنصوري، مصطفى الحصن: المقتطف من عيون التفاسير، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.